

## الفصل الثالث

### نظام المحاكم

تمارس الدولة الإسلامية وظيفتها في إقامة العدل بواسطة المحاكم التي يستقر فيها القضاة ، وتعرض عليهم القضايا فيها ، فيقررون للناس حقوقهم عند إنكارها أو الاعتداء عليها ، ويحفظونها لهم بسلطة الدولة عند التعرض لها ، أو محاولة إنكارها ، أو انتهاكها .

وإن جهات القضاء في الإسلام ثلاث ، وكل جهة قضائية رئيسة لها محاكمها الخاصة ، ونظامها المستقل ، واختصاصها الكامل ، ومن ذلك يظهر أن المحاكم في الشريعة الإسلامية ثلاثة أنواع ، وهي :

- ١- محاكم القضاء العادي .
- ٢- محاكم قضاء الحسبة .

- ٣- محاكم قضاء المظالم .  
وسوف نذكر اختصاص كل منها .

## أولاً - محاكم القضاء العادي :

وهي أوسع المحاكم انتشاراً ، وإذا أطلق القضاء فهي المراد ، وتختص بالنظر في الأمور التالية<sup>(١)</sup> :

١- فصل المنازعات ، وقطع التشاجر والخصومات التي تقع بين الناس العاديين ، إما عن صلح ، أو تراض ، أو إجبار بحكم بات ، ويمكن أن تدخل فيما يعرف اليوم بمحاكم الصلح ، أو المحاكم الجزئية ، أو محاكم الأمور المستعجلة .

---

(١) انظر : بداية المجتهد/٤٩٧ ، تبصرة الحكام/١/٦٥ ، فتح القدير ٩٧/٥ ، الأحكام السلطانية للماوردي ص٦٧ ، مقدمة ابن خلدون ص٢٦١ ، مقارنة المذاهب في الفقه ، شلتوت والسايس ص٥٥ ، سبل السلام للصنعاني ٣/١٧٤ ، شرح قانون الأحوال الشخصية ، للدكتور مصطفى السباعي ١٤٨/١ ، أصول المحاكمات الشرعية ، للزحيلي ص٧٩/٧١ .

٢- إقامة الحدود نيابة عن الإمام ، وتسمى اليوم محكمة الجنايات .

٣- النظر في الدماء والجروح والتعازير ، والقصاص بالنفس ، والقصاص بما دون النفس ، أو القصاص في الأطراف ، وتدخل اليوم في المحاكم الجزائية ، ومحكمة الجنايات .

٤- تصفح الشهود والأمناء ، واختيار النواب في المعاملات المدنية والمالية ، والقوام على ناقصي الأهلية ، والنظار على الوقف والأموال ، والأوصياء على الصغار والقصر والمحجور عليهم .

٥- استيفاء الحقوق ، وإيصالها إلى أصحابها ومتحقيها ، وقمع الظالمين عن التعدي والغصب ، وغير ذلك ، وهو ما يعرف اليوم بقاضي التنفيذ ، أو محكمة التنفيذ ، أو تنفيذ الأحكام .

٦- ثبوت الولاية على من كان ممنوع التصرف لجنون أو صغر ، والحجر على السفیه والمبذر ، ورعاية اليتامى والقاصرين ، وحفظ أموالهم ، واستثمارها بالطرق الشرعية المشروعة .

٧- تزويج الأيامي ، ومن لا ولي لها ، لأن القاضي ولي من لا ولي له ، وهذا عند الجمهور ، بينما يرى الإمام أبو حنيفة أن هذا لا يدخل في نطاق ولايته إلا احتياطاً ، لجواز أن تنفرد المرأة البالغة - عنده - بعقد النكاح ، ومباشرته بنفسها .

٨- تنفيذ الوصايا بحسب شروط الموصي ، فيما أباحه الشرع ، ولم يحظره ، وتدخل هذه الاختصاصات الثلاثة الأخيرة وغيرها اليوم بمحاكم الأحوال الشخصية ، أو المحكمة الشرعية والملية والطائفية .

٩- النظر في الأوقاف ، بحفظ أصولها ، وتنمية فروعها ، والقبض عليها ، وصرفها في سبيلها .

١٠- النظر في المصالح العامة من عمارة المساجد ، وإصلاح الطرقات ، وبناء الأسوار والجسور ، والإشراف على المدارس والتعليم ، وكل عمل يرى الإمام أو الخليفة أو الدولة إسناده للقضاء العادي ، وتكليفه بالنظر فيه ، لما يتمتع به القضاء من الثقة والنزاهة ، والحياد والتجرد ، وحسن أداء الأعمال .

وإن محاكم القضاء العادي هو جهة الولاية الأصلية في إنهاء المنازعات بين الناس ، سواء كانت مدنية أم جنائية ، أم أحوالاً شخصية ، وهذه الاختصاصات لم تنقل إلى القضاة

دفعة واحدة ، كما سنرى ، وإنما استأثر الخلفاء والولاة - في الصدر الأول - بالنظر في الأمور المهمة كالحدود والقصاص والجروح ، ثم تنازلوا عنها للقضاة<sup>(١)</sup> .

## ثانياً - محاكم قضاء المظالم :

وكانت تسمى ديوان المظالم ، ويقوم - في ظل الدولة الإسلامية - بمهمات كثيرة ، ووظائف متعددة ، وكان يمارس اختصاصاً استشارياً وتشريعياً ، واختصاصاً تأديبياً وتفتيشياً على الموظفين وعمال الدولة ، كما يمارس اختصاصاً قضائياً ، وذلك بالنظر في الخلافات والخصومات التي تقع بين الرعية والحكام وأصحاب النفوذ ، شأنه في ذلك شأن « مجلس الدولة » أو « القضاء الإداري » في الأنظمة المعاصرة<sup>(٢)</sup> .

---

(١) انظر : تاريخ القضاء في الإسلام ، عرنوس ص ٢٤ ، القضاء في الإسلام ، مشرفة ص ١٢٦ .

(٢) انظر نشأة قضاء المظالم والتعريف به ومقارنته بالأنظمة المعاصرة في كتاب : القضاء الإداري بين الشريعة والقانون ، للدكتور عبد الحميد الرفاعي ص ٧٩ وما بعدها .

ونذكر هنا اختصاصات والي المظالم القضائية فقط ،  
لنبين الفرق بينه وبين القضاء العادي .

وإن اختصاصات قاضي المظالم هي النظر في الأمور  
التالية :

١- المظالم الواقعة من الولاية على الرعية ، ومن الحكام  
على من تحت سلطانهم من العمال والموظفين .

٢- ما يقع من الولاية من اغتصاب أموال بيت المال ،  
وخزانة الدولة ، والأموال العامة ، وما يغتصبونه من الناس  
مستغلين سلطتهم ووظيفتهم .

٣- ما يغتصبه الأقوياء وأصحاب النفوذ من أموال الناس .

٤- النظر في أمور جباة الضرائب ، وما يرتكبونه من جور  
في جباية الأموال .

٥- النظر في حالة كتاب الدواوين والدوائر والمؤسسات  
والقائمين عليها ، في إدارة شؤونها ، فينظر في صلاحيتهم  
لأدائها ، وخدمتهم ، وأمانتهم فيها ، وهذا نوع من أنواع  
الرقابة على موظفي الدولة ومستخدميها .

٦- النظر في أمور الأوقاف من ناحية تنفيذ شروطها ، وبناء  
الخراب منها ، ومحاسبة النظار عليها .

٧- النظر في تظلم الموظفين والمستخدمين والعمال والعسكريين فيما يتعلق بأرزاقهم ، وأوضاعهم ، والعتق الواقع بهم .

٨- تنفيذ أحكام القضاة ، وأوامر المحتسب ، التي عجزوا عن إنفاذها .

٩- النظر بين المتشاجرين ، والحكم بين المتنازعين ، كما يحكم به القضاة .

وهذه الاختصاصات تبين أن لناظر المظالم ، من فضل الهيئة ، وقوة اليد ، مالميس للقضاة في كف الخصوم عن التجاحد ، ومنع الظلمة من التغالب والتجاذب ، كما يقول الماوردي<sup>(١)</sup> ، ولذلك اشترطوا فيه أن يكون جليل القدر ، نافذ الأمر ، عظيم الهيئة ، ظاهر العفة ، قليل الطمع ، كثير الورع ، لأنه يحتاج في نظره إلى سطوة الحماية ، وثبت القضاة ، فاحتاج إلى الجمع بين صفتي الفريقين<sup>(٢)</sup> .

---

(١) الأحكام السلطانية ، للماوردي ص٧٧ ، القضاء الإداري ، الرفاعي ص١٥٨ وما بعدها .

(٢) الأحكام السلطانية ، للماوردي ص٧٧ .

واتفق الفقهاء على اشتراط أن يكون والي المظالم رجلاً ،  
لأن قاضي المظالم يحكم على الأمراء والوزراء والإمام ،  
وينفذ أحكام الشرع عليهم ، وهذا لا يتحقق إلا في الرجل ،  
كما أن لوالي المظالم سلطة واسعة في البحث والنظر وطرق  
الإثبات والاستدلال بالأمارات والقرائن وشواهد الأحوال ،  
ولذلك اشترطوا أن يكون مجتهداً ما أمكن<sup>(١)</sup> .

### ثالثاً - محاكم قضاء الحسبة :

الحسبة هي الأمر بالمعروف إذا ظهر تركه ، والنهي عن  
المنكر إذا ظهر فعله<sup>(٢)</sup> ، وتمثل الحسبة معلماً بارزاً في تنظيم  
المجتمع الإسلامي ، والمعروف كل ما أوجب الشرع  
الإسلامي فعله أو استحسنته وندب إليه ، والمنكر : كل  
ما يخالف أحكام الشرع ، وهو أعم من المعصية<sup>(٣)</sup> .

(١) الأحكام السلطانية ، للماوردي ص ٧٩ ، ٨٠ ، تاريخ القضاء  
في الإسلام ، للزحيلي ص ٢٥٠ .

(٢) الأحكام السلطانية ، للماوردي ص ٢٤٠ .

(٣) انظر : إحياء علوم الدين للغزالي ٢/٢٥٧ ، الحسبة في

وقد شرعت الحسبة في الإسلام ليكون المجتمع فاضلاً بتطبيق أحكام الله تعالى، ودينه وشرعه، ففسود فيه الفضائل، وتمحى منه الرذائل، فهي لمقاومة الشر، وحماية المكارم، وتطبيق النظام والآداب في الحياة.

والحسبة نظام خاص مستقل ينطوي على اختصاص إداري، تقوم به في الوقت الحاضر إدارات كثيرة متخصصة، تشرف عليها عدة وزارات في الدولة، كالشرطة لتنظيم المرور، ومنع المخالفات، وأجهزة التموين لمراقبة الأسواق والأسعار والتجارة، وهيئة تفتيش الدولة، أو المراقبة العامة، ولذلك سمي شيخ الإسلام ابن تيمية كتابه «الحسبة في الإسلام» أو وظيفة الحكومة الإسلامية، كما تمارس الحسبة نظام الاتهام الفردي الذي يعبر عنه بدعوى الحسبة في المخالفات والأمور الجنائية والآداب العامة، وتقوم النيابة العامة اليوم، أو نظام النائب العام، والمحامي العام، والإدعاء العام، بجانب ضيق من الحسبة، كما تشمل الحسبة أخيراً جانباً قضائياً، وهو الذي يهمننا في هذا البحث، ليقوم المحتسب بضبط

---

= الإسلام، فهمي ص ٦٠٣ من أسبوع الفقه الإسلامي بدمشق.

المخالفات في أماكن وجودها ، وفرض العقوبة أو الغرامة على صاحبها ، ومنع المعتدي من الاعتداء ، لوقفه عن عدوانه وظلمه ، وتجاوزه وخروجه عن النظام والأحكام ، وهو ما يطالب به بعض الناس اليوم باسم « القضاء الشعبي » .

فالمحتسب ينظر في الدعاوى المتعلقة بالحقوق المعترف بها التي ترفع إليه ، أو تصل إلى علمه ، أو يراها مباشرة بعينه ، دون أن يحتاج إلى رفع دعاوى ، أو سماع الحجج والبيانات ، مثل دعاوى الغش والتدليس ، والتطفيف والتلاعب بالأوزان والأسعار ، أو التعدي في البناء ، والتجاوز في العمران ، والمخالفة في السلوك والتصرفات المالية والشخصية والاجتماعية ، والخروج عن الآداب والأحكام الشرعية في البيع والشراء ، ويحكم بالتعزير والغرامة على مرتكب المخالفات والمحرمات التي لا تصل إلى الحد والقصاص ، ويباشر منع المنكرات بسرعة ، مما يقربه من نظام القضاء المستعجل في العصر الحاضر في القوانين الغربية المستوردة .

وهذا الجانب القضائي في الحسبة دعا الحكومات في بعض البلاد الإسلامية ، كالعبيدين في مصر والمغرب ،

والأمويين في الأندلس ، إلى إدخالها في ولاية القاضي<sup>(١)</sup> .  
واختصاص قاضي الحسبة ، كما يؤخذ من تعريفها ،  
يشمل أمرين :

الأول : الأمر بالمعروف فيما يتعلق بحقوق الله تعالى ،  
والنظام العام ، وحق المجتمع ، أو الأمة ، وحقوق  
الآدميين ، والحقوق المشتركة بينهما .

الثاني : النهي عن المنكر ، سواء كانت المنكرات تتعلق  
بحقوق الله تعالى ، أو بحقوق الآدميين ، أو الحقوق  
المشتركة بين الحقين<sup>(٢)</sup> .

ويضاف إلى هذه المحاكم محكمة قاضي العسكر التي  
وجدت في العصور المتأخرة في الدولة الإسلامية ، وهي التي

- 
- (١) انظر : الحسبة ، الشيخ علي الخفيف ص ٩٥٤ ، الحسبة في  
الإسلام ، فهمي ص ٦٠٨ وكلاهما من أسبوع الفقه الإسلامي  
بدمشق ، تاريخ القضاء في الإسلام ، الزحيلي ص ٢٥٣ .
- (٢) انظر : الأحكام السلطانية للماوردي ص ٢٤١ ، نهاية الرتبة  
للشيرزي ص ١١ ، نهاية الرتبة لابن بسام ص ٢١٧ ، معالم  
القربة ، لابن الاخوة ص ١٥ ، إحياء علوم الدين ٢/ ٢٥٧ ،  
الأشباه والنظائر للسيوطي ص ٥٢٨ .

تفصل في خصومات الجند ، وهي وظيفة دينية جلييلة قديمة ، وإن قضاة العسكر أربعة ، كل واحد من مذهب<sup>(١)</sup> .

وقد تعددت محاكم القضاء العادي خاصة ، وانقسمت إلى عدة محاكم بحسب الاختصاص القضائي الذي قرره الفقهاء ، وطبقه الخلفاء والحكام ، كما سنينه بإيجاز .

### الاختصاص القضائي :

يقوم الاختصاص القضائي على أساس توزيع القضايا والمشاكل والمنازعات على عدد من المحاكم التي تعمل في وقت واحد ، وتختص كل محكمة بأنواع معينة من المنازعات .

وتختلف اعتبارات هذا التوزيع الذي يقوم عليه اختصاص المحاكم ، فقد يكون التوزيع أصلاً بحسب المؤسسات القضائية التي تتحمل عبء التنظيم القضائي ، ومن هنا تنقسم الأعمال القضائية - في الأصل - على أنواع المحاكم السابقة ،

---

(١) نظر : نظام الحكم في الشريعة ص ٢٥٨ ، القضاء الإداري ص ٥٩ ، أخبار القضاة ٣/ ٢٦٩ .

وهي محاكم القضاء العادي ، ومحاكم قضاء المظالم ،  
ومحاكم قضاء الحسبة ، ومحاكم قضاء العسكر .

وقد يكون الاختصاص القضائي يعتمد في كل نوع من  
أنواع القضاء على الزمان ، أو على المكان ، أو على أنواع  
الحقوق المتنازع فيها ، ومن هنا ظهر الاختصاص المكاني ،  
والاختصاص الزماني ، والاختصاص النوعي أو  
الموضوعي ، مثل محاكم الأسرة ، أو محاكم الأحوال  
الشخصية ، ومحاكم الجنايات ، والمحاكم الجزائية ،  
ومحاكم المعاملات أو الأموال ، ومحاكم العقارات ،  
ومحاكم الوقف .

وفكرة الاختصاص في أصلها تقوم على تعدد المحاكم في  
البلد الواحد والزمان الواحد .

والمحكمة هي مكان جلوس القاضي للنظر في الخلاف  
الناشئ بين الناس ، وتعرف بالفقه الإسلامي بمجلس  
القضاء ، وذكر الفقهاء آداباً كثيرة تتعلق بمجلس القضاء ،  
لا مجال لذكرها هنا .

## المحكمة الشرعية :

ويقوم النظام القضائي في الإسلام - في الأصل - على وحدة المرجع القضائي ، فكان القاضي المسلم ، وهو ما يعرف اليوم بقاضي الشرع ، أو المحكمة الشرعية ، هي المرجع الوحيد للفصل في جميع المنازعات التي تحدث بين الناس ، بغض النظر عن موضوع الدعوى وأطرافها ، فينظر القاضي الشرعي بصورة نهائية في كل الخلافات التي تتعلق بالأسرة ، والمال والحقوق ، والتصرفات بين الناس ، وفي الحدود والقصاص والتعزير التي يجمعها اصطلاح الجنايات ، ويتعبير آخر تختص المحكمة الشرعية بكل الأحكام الشرعية .

وفي الصدر الأول من تاريخ الإسلام اقتصر القضاة غالباً على فصل المنازعات المدنية والمالية ، دون الدخول في الجراح والجنايات ، وكان النظر في الحدود والقصاص والجروح محصوراً بالخليفة أو الوالي لأهميتها<sup>(١)</sup> ، وكان

---

(١) انظر : الأحكام السلطانية للماوردي ص ٧٢-٧٣ ، الإسلام والحضارة العربية ، محمد كرد علي ١٥٤/٢ ، غياث الأمم ، للجويني ص ١٣١ ، أدب القضاء لابن أبي الدم ص ٩١ .

قرار التعيين يبين للقاضي مجال تخصصه ، ففي بعض الأحيان يقتصر عمله على الفصل في قضايا الزواج والأنكحة ، وأحياناً يتحدد في البت في مسائل المعاملات ، ثم يفوض النظر في الجنايات إلى قاض آخر ، وقد يعين الإمام أو الوالي عدداً من القضاة في بلد واحد ، مع تخصيص كل منهم في نوع معين من الخصومات ، أو في زمن معين من النهار ، أو في مكان معين من البلد ، كما يجوز أن تكون ولاية القاضي مقصورة على حكومة معينة بين خصمين<sup>(١)</sup> .

وفي عهد الخليفة الأموي معاوية رضي الله عنه استحدث اختصاص النظر في الجراح ، فقد ذكر الكندي أن معاوية بن أبي سفيان كتب إلى القاضي سليم بن عتر التجيبي يأمره بالنظر في الجراح ، وأن يرفع ذلك إلى الديوان ، فكان سليم أول قاض نظر في الجراح وحكم بها<sup>(٢)</sup> .

ويتبين لنا من ذلك وجود عدد من المحاكم في زمان

---

(١) الأحكام السلطانية للماوردي ص ٧٣ ، نظام الحكم للقاسمي ص ٢٥٦ .

(٢) الأحكام السلطانية للماوردي ص ٧٣ ، الولاة والقضاة ، الكندي ص ٣٠٩ ، نظام الحكم ص ٢٥٦ .

واحد ، وفي مكان واحد ، وتختلف باختلاف أنواع التخصيص زماناً ومكاناً ، وموضوعاً ، وعموماً وخصوصاً .

## أولاً - الاختصاص المكاني :

وهو تقييد القاضي بالقضاء في بلدة معينة أو ناحية منها ، ولا تكون له الولاية على البلد الآخر ، أو الناحية الأخرى ، ويتم هذا التخصيص بتعيين عدد من المحاكم في بلد واحد ، أو في بلدين مختلفين ، وتحدد ولاية كل محكمة بأن تشمل بلداً كاملاً ، أو مدينة وملحقاتها ، أو جزءاً من بلد معين ، ويكون اختصاصها شاملاً لجميع الحقوق ، ولكن في مكان وإطار معينين .

قال الماوردي : « ويجوز أن يكون القاضي عام النظر ، خاص العمل ، فيقلد النظر في جميع الأحكام في أحد جانبي البلد ، أو في محلة منه ، فتنفذ جميع أحكامه في البلد الذي قلده ، والمحلة التي عينت له ، وينظر بين ساكنيه وبين الطارئین إليه »<sup>(١)</sup> .

---

(١) الأحكام السلطانية ، للماوردي ص ٧٣ .

وقال ابن قدامة : « ويجوز أن يولي قاضياً عموم النظر في خصوص العمل ، فيقلده النظر في جميع الأحكام في بلد بعينه ، فينفذ حكمه فيمن سكنه ، ومن أتى إليه من غير سكانه ، ويجوز أن يقلده خصوص النظر في عموم العمل »<sup>(١)</sup> .

وكان القاضي يعين للولاية الإسلامية كلها ، أي القطر ، أو المحافظة أو المنطقة ، ويستقر في مركز القطر أو المحافظة أو الولاية ، وترجع إليه السلطة القضائية فيها ، ولعل منشأ هذا أن الخصومات كانت قليلة ، والقضاء أشبه بالإفتاء ، بالإضافة إلى حصر اختصاص القضاء عند إنشاء ديوان المظالم ، والتزام الناس بالتربية والآداب الإسلامية .

ولو قلّد الإمام القاضي بلداً ، وسكت عن نواحيها ، فإن جرى العرف بإبعادها عنه لم تدخل في ولايته ، وإن جرى إضافتها دخلت ، وقد يكون التقليد على جميع البلاد ، أو على ناحية منها ، كما قلّد رسول الله ﷺ علي بن أبي طالب

---

(١) المغني ١٤/٨٩ ، وانظر : حاشية ابن عابدين ٤/٣٥ ، كشف القناع ٦/٢٩٢ ، أدب القضاء ، ابن أبي الدم ص ٩١ .

قضاء اليمن ، وقلد معاذ بن جبل القضاء في ناحية منها<sup>(١)</sup> .

ويلاحظ في الاختصاص المكاني أن القاضي ينظر في دعاوى الأشخاص الذين يقطنون المنطقة المحددة له ، كما ينظر دعاوى غير القاطنين فيها ، إذا كانوا مارين بها ، أي ينظر كل قضية تحدث أو تقع في المجال المكاني المعين ، وإذا كانت الدعوى بين مقيم في المنطقة وبين آخر في منطقة أخرى ، فالأصل أن يراعى في الاختصاص المكاني مكان المدعى عليه عند الحنفية والمالكية ، فإن كان المدعى عليه مقيماً في منطقة المدعي سمع منه ، وإلا ردها لعدم الاختصاص ، ويستثنى من قاعدة مكان إقامة المدعى عليه بعض الحالات ، فتشمل مكان إقامة المدعي ، وإن كان المدعى عليه خارجها ، كدعوى النفقة الزوجية ، أو نفقة الحاضن ، فتسمع في مكان إقامة الزوجة والحاضن ، وكذا إذا كان النزاع على عقار ، فتكون المحكمة المختصة هي المحكمة التي تقع في دائرتها العقار ، ولو كان المدعي

---

(١) انظر : مغني المحتاج للخطيب الشربيني ٣٨٠/٤ ، أدب القضاء لابن أبي الدم ص ٩١ ، سير أعلام النبلاء ٣٨١/٢ ، ٣٨٢ ، أخبار القضاة لوكيع ١/٨٤ ، ١٠٠ ، ١٠١ .

والمدعى عليه في مكان آخر<sup>(١)</sup> .

وقال الشافعية والحنابلة وبعض المالكية والقاضي أبو يوسف من الحنفية : يراعى مكان واختيار المدعى ، لأنه إذا ترك ترك ، وهو صاحب الحق في الدعوى<sup>(٢)</sup> .

### ثانياً - الاختصاص الزمني :

وذلك بوجود عدد من المحاكم تعمل كلها في وقت واحد ، وفي مكان واحد ، لكن مع توزيع العمل بينهما ، فيعين قاض للنظر في أول النهار ، ويعين آخر للنظر في آخر النهار ، وكذا لو عين للقضاء في أيام معينة في الأسبوع جاز . ويمكن أن يدخل في هذا النوع القاضي المناوب في أيام العطل والأعياد ، أو في الليالي وأيام الجمع ، وهو ما يعرف اليوم بقاضي الأمور المستعجلة .

قال الماوردي : « ولو قال : قلدتك النظر بين الخصوم

---

(١) القضاء في الإسلام ، مذكور ص ٥٣ .

(٢) نظرية الدعوى ١ / ٢٢١ وما بعدها .

في كل يوم سبت جاز ، وكان مقصور النظر فيه ، فإذا خرج يوم السبت لم تزل ولايته قائمة لبقائها على أمثالها من الأيام ، وإن كان ممنوع النظر فيما عداه من الأيام»<sup>(١)</sup> .

### ثالثاً - الاختصاص الموضوعي أو النوعي :

إن القاضي إما أن يكون عام النظر في جميع الدعاوى والخصومات في المعاملات والمناكحات والجنايات ، ويشمل عمله الأمور العشرة التي عددناها في اختصاص القضاء العادي ، وإما أن يكون خاص النظر في نوع معين منها ، أو فئة خاصة دون غيرها ، وذلك بتخصيص محكمة للحدود والقصاص والجروح ( الجنايات ) ، ومحكمة للنظر في المعاملات والأموال ، ومحكمة للزواج والطلاق والميراث وما يتعلق بها من أحكام الأسرة ، أو تخصيص بعض المحاكم للنظر في الدعوى ذات المقدار المعين من المال ، وما يزيد عنه ينظر لدى محكمة أخرى ، وجميع هذه

---

(١) الأحكام السلطانية للماوردي ص ٧٣-٧٤ ، وانظر : حاشية ابن عابدين ٣٥/٤ .

الأنواع والاختصاصات كانت موجودة في الدولة الإسلامية عامة .

قال ابن قدامة : « ويجوز أن يقلده خصوص النظر في عموم العمل ، فيقول : جعلت إليك الحكم في المدائنت خاصة في جميع ولايتي ، ويجوز أن يجعل حكمه في قدر من المال ، نحو أن يقول : احكم في المائة فما دونها ، فلا ينفذ حكمه في أكثر منها ، ويجوز أن يوليه عموم النظر في عموم العمل ، وخصوص النظر في خصوص العمل »<sup>(١)</sup> .

وقال أيضاً : « ويجوز أن يولي قاضيين وثلاثة في بلد واحد ، ويجعل لكل واحد عملاً ، فيولي أحدهم عقود الأنكحة ، والآخر الحكم في المدائنت ، وآخر في النظر في العقار ، ويجوز أن يولي لكل واحد منهم عموم النظر في ناحية من نواحي البلد »<sup>(٢)</sup> .

وكان القضاة في دمشق مثلاً على المذهب الشافعي ، ويعين لها قاض شافعي ، فلما جاء الملك الظاهر أحدث سنة

---

(١) المغني ١٤/٨٩-٩٠ .

(٢) المغني ١٤/٩٠ .

٦٦٤هـ القضاة الأربعة على المذاهب الأربعة<sup>(١)</sup> .

قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه ليزيد بن أخت النمر :  
اكفني بعض الأمور ، يعني صغارها ، وردّ الناس عني في  
الدرهم والدرهمين<sup>(٢)</sup> .

كما يجوز إنشاء المحاكم في قضية معينة ، وينتهي  
اختصاصها بانتهاء النظر فيها ، كما يجري اليوم ، وكما هو  
ثابت في سيرة الرسول ﷺ مع عمرو بن العاص ، وعقبة بن  
عامر الجهني ، وحذيفة بن اليمان<sup>(٣)</sup> .

وإن بحث اختصاص المحكمة ، أو القاضي ، أو تعدد  
المحاكم وتنوعها ، من أدق المباحث ، إذ ليس له حدود  
مقررة ، وليس له تقدير في الشرع ، وإنما يرجع إلى الاجتهاد

---

(١) الأشباه والنظائر للسيوطي ص ٩٧ ، النظم القضائية ص ٦٨ .

(٢) أخبار القضاة ، وكيع ١/١٠٤-١٠٥ ، تاريخ القضاء ، عرنوس

ص ١٢ ، تاريخ القضاء في الإسلام ، الزحيلي ص ٨٧ .

(٣) انظر : الأحكام السلطانية ، الماوردي ص ٩٢ ، المغني

٩٠/١٤ ، حاشية ابن عابدين ٤/٣٥٠ ، المستدرک للحاكم

٤/٨٨ ، سنن الدارقطني ٤/٢٠٣ ، ٢٢٩ سنن ابن ماجه

٢/٧٨٥ .

والمصلحة ، وتحقيق العدل ، ومراعاة الأحوال والأزمان  
والأمكنة ، وقد يدخل في بعض الأزمنة والأمكنة في ولاية  
القضاء ما لا يدخل في غيرها ، وكذا العكس ، وللقاضي في  
الشرعية اختصاص عام إذا كانت ولايته عامة ، واختصاص  
خاص إذا كانت ولايته خاصة محدودة ، وهذا يرجع إلى  
الكتاب الذي يكتبه الإمام ، أو المسؤول عن تعيين القضاة ،  
للقاضي عند تقليده وتعيينه .

ويظهر من هذا أن القضاء في الإسلام يقوم على توزيع  
الأعمال القضائية على عدد معين من المحاكم والقضاة ،  
المنفصلين عن بعضهم بعضاً ، وكانت المحاكم متعددة في  
الوقت الواحد ، وفي المدينة الواحدة ، وإذا تنازع الخصمان  
في اختيار إحدى المحاكم أجيب الطالب « المدعي » وروعي  
حق المدعى عليه في بعض الأحيان ، وهذا بخلاف ما تجري  
عليه قوانين أصول المحاكمات العربية اليوم التي تتفق مع رأي  
الحنفية والمالكية ، وإن كان كل من الخصمين مدعياً ومدعى  
عليه تحاكما عند أقرب المحكمتين إليهما ، فإن استويا في  
القرب عمل بالقرعة<sup>(١)</sup> ، كما يتم التعاون بين المحاكم عن

---

(١) انظر الاختصاص القضائي وتعدد المحاكم في : القضاء في =

طريق : « كتاب القاضي إلى القاضي »<sup>(١)</sup> .

ونشير هنا إلى وجود هيئة قضائية عليا ، تشرف على المحاكم الأولى ، وتراقب أعمالها ، وتراجع أحكامها ، وتدقق ما يصدر عنها ، وتفتش عليها ، وتصفح قراراتها ، فإن وجدتها مناسبة ومتفقة مع الشرع أقرتها ، وإن خالفت النص أو الإجماع أو القياس الجلي نقضتها ورفضتها ، وأعادتها إلى المحكمة التي أصدرتها لتعيد النظر فيها ، وهو ما يسمى اليوم بمحكمة الرقابة ، أو محكمة التمييز ، وتسمى في الأردن محكمة الاستئناف الشرعية ، وفي تونس محكمة التعقيب ، وفي المغرب المجلس الأعلى ، وفي مصر محكمة النقض ، وفي ليبيا المحكمة العليا ، وفي السعودية محكمة

---

= الإسلام ، مذكور ص ٢٦ ، القضاء في الإسلام ، عطية مشرفة ص ١٠٩ ، ١١٠ .

(١) المغني ٧٣/١٤ ، أدب القضاء لابن أبي الدم ص ٤٦٠ وما بعدها ، والمراجع المشار إليها عند الشافعية ، حاشية ابن عابدين ٤٣٥/٥ ، كشاف القناع ٣٥٥/٦ ، القوانين الفقهية ص ٢٩٧ .

التمييز كسورية سابقاً ، واليوم تسمى : محكمة النقض<sup>(١)</sup> .  
ويمكن تعداد أنواع المحاكم في القضاء الإسلامي للعصر  
الحاضر ، مع مراعاة التطور الحديث ، والتوسع في جنبات  
القضاء كمايلي :

- ١- محكمة القضاء الشرعي عامة .
- ٢- محكمة الأحداث أو الصغار .
- ٣- محكمة الأمور اليسيرة أو محاكم الصلح ، أو المحاكم  
الجزئية .
- ٤- محكمة الأمور المستعجلة .
- ٥- محكمة العسكر .
- ٦- المحاكم الجزائية ومحكمة الجنايات .
- ٧- محكمة الأسرة أو الأحوال الشخصية .
- ٨- المحكمة المدنية ، أو البداية ، أو المعاملات .
- ٩- المحكمة التجارية .

---

(١) تاريخ القضاء في الإسلام ، الزحيلي ص ٤٨٠ ، ٤٨٥ ،  
٤٩١ ، ٥٠١ ، ٥١٢ .

١٠- المحكمة العليا ، أو محكمة المراقبة ، أو محكمة  
النقض أو التمييز .

ويوجد الكثير من هذه المحاكم في البلاد العربية  
كالسعودية وغيرها<sup>(١)</sup> .

\* \* \*

---

(١) التنظيم القضائي في الفقه الإسلامي وتطبيقه في المملكة العربية  
السعودية ، الزحيلي ص ١٥٧ ، وما بعدها ، تاريخ القضاء في  
الإسلام ، الزحيلي ص ٥١٩ .